

تغيرات أسعار الصرف وتأثيراتها على الواقع الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2021

أ.د. منتظر فاضل سعد البطاط ، م. فايزة حسن مسجت الجشعي

قسم العلوم المالية والمصرفية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، البصرة، العراق.

المستخلص

اثر بشكل كبير على مستويات المعيشة للأفراد، وقد أوصى البحث بضرورة اتخاذ البنك المركزي كافة السبل والإجراءات اللازمة للمحافظة على استقرار قيمة العملة الامر الذي ينعكس إيجابيا على الاستقرار الاقتصادي مع ضرورة الرقابة الصارمة والفعالة على عملية تحويل وتهريب العملة للخارج.

هدف البحث الى بيان اثر التغيرات الحاصلة في سعر الصرف على الاقتصاد العراقي من خلال تأثيره على العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي فضلا عن إيضاح اهم الأسباب التي أدت بالحكومة العراقية الى اللجوء الى تخفيض قيمة الدينار العراقي وبيان اهم الآثار الاقتصادية التي نتجت عن هذا التخفيض، وقد توصل البحث الى ان تخفيض قيمة العملة قد نتج عنه العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف- سعر الفائدة – التخضم- الصادرات – الوارد

المقدمة

التضخم، تحقيق النمو الاقتصادي فضلا عن الحد من عجز الموازنة والكثير من الأهداف الاقتصادية الأخرى. يلاحظ ان هناك تباين فيما بين الدول في تحديد أسعار صرف عملتها وكان الهدف من هذا التباين هو ان كل بلد يسعى الى تحقيق اهداف اقتصادية ينشد من ورائها تحقيق معدلات نمو مقبولة تؤدي الى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية. ان تطور العلاقات الدولية خاصة الاقتصادية منها أدت الى التداخل الكبير والواسع في المبادلات التجارية في العالم وهذا أدى الى حدوث اختلالات كبيرة في موازين المدفوعات لهذه الدول وكان لسعر الصرف الأهمية الكبيرة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية والمساهمة في الحد او التقليل من هذه الاختلالات حيث تسعى الدول من خلال سعر الصرف الى تحقيق استقرار وتوازن اقتصادي داخلي وخارجي، حيث بينت الدراسات ان

تناولت العديد من الدراسات والأبحاث موضوع سعر الصرف والتغيرات الحاصلة فيه وهذا لما له من اثار كبيرة على العديد من المتغيرات الاقتصادية، وتعد السياسات المتبعة من قبل الدول في تحديد سعر الصرف من اهم الأدوات التي تهدف الى الربط بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي، اذ يلاحظ ان لسعر الصرف دورا مزدوجا في الاقتصاد فمن خلاله يمكن تعزيز قدره التنافسية للسلع والخدمات المحلية الامر الذي ينعكس على ميزان المدفوعات بشكل إيجابي، فضلا عن الأثر الذي يحققه في تحقيق الاستقرار الداخلي. فالتغيرات في أسعار الصرف تؤثر بشكل كبير على العديد من المتغيرات الاقتصادية وتعمل على تحقيق كل الأهداف التي يتم التخطيط لها محليا وخارجيا كالمحافظة على استقرار الأسعار، الحد من معدلات

السيولة، وعلى الرغم من ذلك فقد كان هناك العديد من من المتغيرات التي اثرت بشكل كبير على سعر صرف العملة في العراق الامر الذي انعكس على واقع الاقتصاد ككل حيث كان هناك اثر متبادل بين سعر الصرف وبعض المتغيرات الاقتصادية التي منها معدلات التضخم أسعار الفائدة، عرض النقد والتجارة الخارجية متمثلة بصادرات وورادات العراق مع العالم الخارجي والعديد من المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية البحث من الدور الهام الذي يلعبه سعر الصرف في تحقيق الأهداف الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي والتي يسعى العراق من خلالها الى تحقيق استقرار اقتصادي سواء كان داخلي ام خارجي.

هدف الدراسة

الهدف من البحث هو تسليط الضوء على العوامل التي تم من خلالها تحديد سعر الصرف في العراق وكيف اثرت التغيرات في سعر الصرف بشكل عام على الاقتصاد العراقي .

مشكلة الدراسة

عانى الاقتصاد العراقي من العديد من الاختلالات في الاقتصاد ولأسباب متعددة وقد كان لسعر الصرف دورا مهما في الاقتصاد للحد من هذه الاختلالات او التخفيف منها.

فرضية الدراسة

هناك اثر كبير للتقلبات الحاصلة في سعر الصرف على الواقع الاقتصادي في العراق من خلال الأثر الذي يتركه على بعض المتغيرات الاقتصادية.

الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي

الحدود الزمانية: المدة من (2003-2021)

هيكلية البحث

- الاثار الاقتصادية والاجتماعية لتخفيض قيمة العملة في العراق
المبحث الثالث: قياس العلاقة بين سعر الصرف وبعض المتغيرات الاقتصادية للمدة (2003-2021).

- توصيف النموذج

- قياس النموذج

- تحليل النتائج

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

- الاستنتاجات

- التوصيات

سعر الصرف للعملة يتحدد من خلال إمكانيات الدولة الاقتصادية تجاه العالم الخارجي اذ يعد سعر الصرف الرابط المهم بين الأسواق المحلية والخارجية من خلال تأثيره على الاستثمار والتخصيص الأمثل للموارد.

لقد مر العراق بعد انهيار النظام السابق في الفترة بعد العام 2003 بالعديد من الظروف والتغيرات التي طرأت في الاقتصاد مما أدى الى لجوء السلطات الى البحث عن الأدوات التي من شأنها إعادة تاهيل الاقتصاد بعد الاختلالات الكبيرة التي حدثت خلال تلك الفترة خاصة فيما يتعلق بسعر الصرف، وقد اسهم صدور قانون البنك المركزي (56) لسنة 2004 والذي كان الهدف منه تحقيق استقلالية البنك المركزي في رسم السياسات النقدية من خلال استخدام العديد من الوسائل الدور الكبير في تحقيق ثبات لاسعار الصرف وتحسن في قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار فضلا عن قيام البنك المركزي بإصدار عمله جديدة والتي منحت البنك إمكانية التحكم والسيطرة الكاملة لعمليات الإصدار والتقليل من عمليات التزوير للعملة التي كان لها اثار سلبية كبيرة على قيمة الدينار العراقي، كما اصبح البنك المركزي هو السلطة الوحيدة والمسؤولة عن صياغة وتنفيذ السياسة النقدية والائتمانية، وهذا الامر قد سهل بشكل واضح على اتباع سياسة تتناسب مع بقية السياسات الاقتصادية الأخرى بالإضافة الى السعي لايجاد نظام مالي مستقر يستند الى قواعد السوق والذي يمكن من خلاله ان يتم تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار فضلا عن المحافظة على قيمة العملة المحلية الامر الذي سيؤدي الى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، ومن اهم الإجراءات التي قام بها هو انشاء مزاد العملة اليومي للنقد الأجنبي من خلال بيع وشراء العملة الأجنبية وكان الهدف من ذلك هو وضع حد لتعدد أسعار الصرف في العراق فضلا عن تقليل التقلبات في سعر الصرف والتاثير على حجم المبحث الأول: الاطار المفاهيمي لسعر الصرف

- الدراسات السابقة

- مفهوم سعر الصرف

- أنواع سعر الصرف

- أنظمة سعر الصرف

- وظائف سعر الصرف

- العوامل المؤثرة في سعر الصرف

المبحث الثاني: تحليل أسعار الصرف في العراق واثرها على بعض المتغيرات في الاقتصاد العراقي.

- تحليل سعر الصرف في الاقتصاد العراقي

- مبررات تخفيض قيمة العملة اقتصاديا

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي لسعر الصرف

أولا: الدراسات السابقة

الصرف الى الميزان التجاري او بالعكس او انها ستكون باتجاهين، وقد تم استخدام نموذج قياسي من خلال تطبيق اختبار التكامل المشترك لبيان العلاقة طويلة الاجل وقصيرة الاجل بين متغيرات الدراسة، وقد توصل البحث الى انه توجد علاقة توازن سببيه طويلة الاجل لسعر

1-دراسة(الدليمي والدليمي،2019): بحث بعنوان " العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي: دراسة قياسية)، هدف البحث الى بيان اتجاه العلاقة الديناميكية من سعر

6-دراسة(الساعدي وعبد،2011): بحث بعنوان"اثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة"، هدف البحث الى توضيح الأثر الذي يمكن ان يحدث من قيام الحكومة بتخفيض قيمة العملة المحلية واثار هذا التخفيض على بعض المتغيرات الاقتصادية وبالأخص انتقال رؤوس الأموال وقد تم اختيار ثلاث دول هي المكسيك وباكستان وكينيا، وقد توصل البحث الى ان اهم الأسباب التي تؤدي الى تخفيض قيمة العملة هو رغبتها في تحسين الميزان التجاري فضلا عن ازاله الاختلالات فيه ومحاولتها لجذب رؤوس الأموال، وقد أوصى البحث بضرورة الاستخدام الأمثل لادوات السياسة المالية كي يتم ضمان خفض الافاق المحلي فضلا عن استخدام ادوت السياسة النقدية لغرض السيطرة على عرض النقد.

7-دراسة(الجبوري وصكبان،2018): بحث بعنوان"اثر بعض المؤشرات النقدية في سعر صرف الدينار العراقي للمدة(1990-2016)" حاول البحث تسليط الضوء على أسعار الصرف في العراق من خلال دراسة اهم التطورات الاقتصادية التي اثرت في تحديد نظام الصرف، وقد تم التوصل الى انه كان لسعر الصرف الأهمية الكبيرة في ربط الاقتصاد العراقي مع الاقتصاد العالمي اذ يعكس سعر الصرف مركز البلد التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والاستيرادات، وأوصى البحث ان يتجنب البنك المركزي الاثار السلبية التي نتجت عن ربط الدينار العراقي بالدولار وانه يجب ان يكون هناك سله عملات يتم ربط الدينار العراقي بها وان تكون هذه السله مكونة من عملات الدول الشريكة بالتجارة مع العراق.

8-دراسة(محيسن ونعمة،2021): بحث بعنوان" الاحتياطات النقدية الأجنبية وتأثيرها على سعر الصرف في العراق"، هدف البحث الى تحليل العلاقة بين سعر الصرف وبعض المتغيرات التي لها علاقة مباشرة بالاحتياطات الأجنبية. وخلص البحث الى ان أسعار الصرف المعومة ولمدارة من قبل البنك المركزي هي الأفضل لاقتصاد العراق وانه لايمكن ان يتم العودة الى أسعار الصرف الثابتة، وأوصى البحث على انه هناك ضرورة الى وجود كوادر متخصصة قادرة على إدارة الاحتياطات الأجنبية في العراق.

9-دراسة(عباس، 2008): بحث بعنوان " اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة1990-2005"، هدف البحث الى معرفة مدى تاثر معدلات التضخم في التأثير السلبى على أسعار الصرف في العراق من خلال الوقوف على أخطاء السياسات الاقتصادية المتخذة في هذا المجال، وقد بينت النتائج الى وجود تاثير كبير للتضخم على سعر الصرف التوازني وذلك بسبب الانفاق الحكومي والذي كان غير مبرر من قبل النظام السابق فضلا عن ممشاكل الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق خلال تلك الفترة، وقد تمت التوصية على ضرورة ان يتم دراسة التجربة السابقة واتخاذ كافة الإجراءات والسياسات لمعالجة ارتفاع معدلات التضخم فضلا عن رسم سياسات واضحة لتحقيق الاستقرار الدائم في سعر الصرف.

10-دراسة(الجبوري والعزاوي،2017): بحث بعنوان" تحليل اثر التغير في أسعار صرف الدولار على التجارة الخارجية للعراق

الصرف تتجه الى الميزان التجاري خلال مدة البحث واوصت الدراسة بضرورة تبني سياسة نقدية تعمل على الحفاظ على قيمة سعر الصرف في العراق مرتفع اتجاه العملات الأجنبية وذلك عن طريق مزاد العملة.

2-دراسة(الشمرى والطائي، 2014): بحث بعنوان "تحليل عوامل انتقال اثر سعر الصرف على المستوى العام للأسعار باستخدام نموذج السببية في العراق للمدة (1990-2011)"، هدف البحث الى معرفة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف في العراق على المستوى العام للأسعار وبعض المتغيرات ذات العلاقة من خلال نموذج السببية وقد توصل البحث الى وجود مثل هذه العلاقة بين متغيرات البحث وذلك لان العراق من البلدان التي تعرضت لمعدلات تضخم مرتفعة بسبب سياسات الانفتاح والتحرير الاقتصادي خاصة بعد العام 2003، وقد أوصى البحث بضرورة التركيز على إجراءات السياسة الاقتصادية التي تهتم باستقرار أسعار الصرف فضلا عن التحكم بمعدلات التضخم.

3-دراسة(عيسى، 2016): بحث بعنوان" اثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي- دراسة حالة العراق كنموذج للمدة(2003-2012)"، هدف البحث الى بيان اثر تغيرات سعر الصرف في الدينار العراقي على قيمة الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2003-2012)، حيث ان هذه التغيرات كان لها اثر عكسي على الناتج المحلي الإجمالي، وقد توصل البحث الى ان الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي كان لها اثر كبير في سوء إدارة الاقتصاد فضلا عن السياسات الاقتصادية المتبعة كان لها اثر في التقلبات الخاصة في سعر الصرف، وقد أوصى البحث بالآخذ بعين الاعتبار كل العوامل التي لها تاثير بسعر صرف الدينار العراقي وذلك كمحاولة للحفاظ على مستوى منخفض لسعر الصرف فضلا عن السعي الى رفع قيمة العملة لما لها من اثر على الناتج المحلي الإجمالي.

4-دراسة(الكواز والدليمي، 2007)، بحث بعنوان" اثر التغيرات بأسعار الصرف في متغيرات التجارة الخارجية الأوربية"، هدف البحث الى التعرف على دور سعر الصرف لليورو على التجارة الخارجية في دول الاتحاد الأوربي نتيجة لاستخدامها هذه العملة فضلا عن مقارنتها مع التجارة الخارجية من خلال استخدام مجمل العملات الأوربية السابقة، وقد توصل البحث الى انه يوجد اثر كبير على الاعتماد على سعر الصرف لعملة اليورو على التبادل التجاري لدول الاتحاد الأوربي من خلال متغيرات التجارة الخارجية، وقد اصوى البحث بضرورة ان تسعى الدول الى التوصل الى وحدة نقدية مشتركة كما فعلت دول الاتحاد الأوربي وصولاً الى التكامل المشترك بينها.

5-دراسة(والي وكاظم، 2020): بحث بعنوان" اثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة في العراق- حالة دراسية للمدة(2004-2018)"، هدف البحث الى بيان اثر سعر الصرف على مكونات الموازنة العامة مثمثله باليرادات والنفقات العامة، وان هذا الأثر يكون بشكل غير مباشر من خلال تغيرات الأسعار المحلية، وقد توصل البحث الى وجود علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار وعجز الموازنة العامة في العراق حيث يؤدي انخفاض سعر الصرف الى زيادة الصادرات مما ينعكس على الموازنة العامة، وقد أوصى البحث بان على الحكومة انتهاج سياسات تعظيم الأرباح من خلال القيام بإصلاح الأنظمة الضريبية والكمركية كمحاولة للتخفيف من عجز الموازنة.

تسديد قيمة السلع المستوردة، وبذلك فهي تضطر للذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر، كما انه ليست الشركات التي تقوم بالتجارة مع الخارج وحدها تحتاج إلى عملات الدو الأخرى وإنما كل شخص يتنقل إلى خارج بلده فهو يحتاج إلى عملة الدولة التي يقيم بها وبذلك فهو يتجه إلى سوق الصرف لاجراء عملية مبادلة العملة المحلية مع عملة البلد التي يقيم بها ويحتاج إلى عملتها لتسديد التزاماته في الخارج.

ثالثاً: أنواع سعر الصرف

يمكن التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف كالتالي(والي وكاظم، 2020: 115):

1- سعر الصرف الاسمي: هو مقياس عملة احدى البلدان التي يمكن ان يتم تبادلها بقيمة عملة بلد اخر، حيث يتم تبادل هذه العملات او عملية شراء وبيع العملة حسب سعر هذه العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر صرف العملة الاسمي تبعاً للعرض والطلب عليها في سوق الصرف خلال لحظة زمنية ما، ولهذا السبب يمكن لسعر الصرف ان يتغير تبعاً لتغير العرض والطلب.

2- سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية التي تلزم شراء وحدة واحدة من السلعة المحلية وبالتالي فهو يقيس القدرة على المنافسة حيث يساعد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم فمثلاً ارتفاع تكاليف انتاج المواد المصدرة بالتزامن مع ارتفاع مداخيل الصادرات بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الواردات لان الارتفاع في هذه العوائد لم يؤد إلى تغيير في أرباح المصدرين حتى وان ارتفعت مداخيلهم الاسمية بنسبة كبيرة.

3- سعر الصرف الفعلي: وهو يعبر عن المؤشر الذي من خلاله يتم قياس متوسط التغير في سعر صرف العملة بالنسبة للعملات الأخرى خلال فترة زمنية معينة وعلى ذلك فان مؤشر سعر الصرف الفعلي يساي المتوسط لعدة أسعار صرف ثنائية وهذا يدل على مدى تطور او تحسن عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من عملات دول اخرى.

رابعاً: أنظمة سعر الصرف

هناك قسمان لانظمة سعر الصرف تتضمن نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المعوم يمكن توضيحها كما يلي:

1- سعر الصرف الثابت

عندما تتبع السلطة النقدية نظام سعر الصرف الثابت فهي لا تسمح لسعر الصرف بالتقلب في سوق الصرف الأجنبي وذلك استجابة لقوى العرض والطلب على العملة الأجنبية وبدلاً من ذلك تقوم هذه السلطات بتثبيت قيمة العملة المحلية عند مستوى معين، او انها تضع حداً أعلى وادنى لسعر الصرف، ولكن هذه الحدود تكون ضيقة جداً. وتحاول السلطة النقدية ان تحافظ على بقاء سعر الصرف عند هذا المستوى او داخل هذه الحدود من خلال التدخل في سوق الصرف الأجنبي بيعاً وشراءً للعملة الأجنبية وتقوم بذلك من خلال استخدام الاحتياطيات الدولية التي تملكها، ويتم استخدام نظام رقابة صارم على الصرف (داغر ومعارض، 2015: 275).

للمدة (2005-2015)" وقد حاول البحث الى الوقوف على أسباب التغيرات الحاصلة في أسعار صرف الدولار مقابل الدينار العراقي وماهو التأثير الناجم من هذه التغيرات على تجارة العراق الخارجية، وقد استنتج البحث الى وجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف والتجارة الخارجية من خلال استخدام الاختبارات الإحصائية، وأوصى البحث على ضرورة ان يتم البحث عن بدائل للصادرات النفطية فضلاً عن محاولة تنوع مصادر الدخل وإقامة ركائز اقتصادية حقيقية تسهم في تكوين قاعدة إنتاجية ومالية يستفاد منها في تنوع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي.

ان جميع الدراسات السابقة حاولت البحث في نوع العلاقة بين التقلبات الحاصلة في سعر الصرف مع بعض المتغيرات الاقتصادية وقد اختلفت الدراسات والبحوث بحسب المتغيرات المستخدمة ويلاحظ ان اغلب الدراسات ركزت على متغير واحد او اثنان لبيان هذه العلاقة وفي هذا البحث سيتم التركيز على دور واثار التقلبات التي تحدث في سعر صرف الدينار العراقي في الاقتصاد من خلال استخدام العديد من المتغيرات كمعدلات التضخم، الموازنة العامة متمثلة بحجم الإيرادات والنفقات العامة، عرض النقد والتجارة الخارجية متمثلة بصادرات وواردات العراق، اذ ان اثر تغير سعر الصرف لا يمكن حصره في تأثيره على جانب واحد فقط من المتغيرات الاقتصادية ذلك ان هذه المتغيرات تتكامل مع بعضها البعض وتتأثر وتتأثر أيضاً بالعديد من العوامل الأخرى التي تؤدي في النهاية الى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد.

ثانياً: مفهوم سعر الصرف

يعرف سعر الصرف بأنه عدد وحدات عملة معينة والتي يتم مبادلتها بوحدة واحدة من عملة أخرى، أي ان سعر الصرف الأجنبي هو السعر الذي تقيم به وحدة النقد الأجنبي بدلالة العملة المحلية (محيسن ونعمة، 2021: 341)، كما يعرف سعر الصرف بأنه يعبر عن سعر الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية والتي يتم تحديد سعرها من قبل قوى العرض والطلب على العملات في سوق الصرف وهي بذلك تكون كالسلع الأخرى التي يحدد سعرها بهذه الطريقة ويتم الإعلان عن سعر العملة في السوق المحلية شأنه في ذلك شأن أسعار السلع الأجنبية (الجبوري وصكبان، 2018: 196). وبذلك يمكن تعريف سعر الصرف على انه عبارة بالنسبة التي من خلالها يحصل بناء عليها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني، وهو من الوسائل الهامة التي تؤثر على التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية بين مختلف القطاعات الاقتصادية فضلاً عن تأثيره على ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، فهو أداة للربط بين أسعار السلع المحلية وأسعارها في الاسواق العالمية فهذه الأسعار للسلع المحلية والأجنبية مرتبطة مع بعضها من خلال سعر الصرف. ان كل دولة لها عملتها الخاصة التي تستعمل في عمليات الدفع سواء كانت الداخلية ام الخارجية، وتظهر الضرورة الملحة لهذه العملات عند استعمالها في العلاقات التجارية أو المالية الخارجية بين الشركات التي تعمل داخل الدولة مع الشركات التي تعمل خارجها، حيث تحتاج الشركات المستوردة للسلع المحلية إلى عملة البلد المصدر وذلك بهدف

2- سعر الصرف المعموم

تقوم أنظمة سعر الصرف المعموم او المرن على ترك سعر صرف العملة يتحدد من خلال قوى العرض والطلب التي تسود في السوق باعتبار ان العملة تعامل كاي سلعة، وأسعار الصرف المعمومة تعد أسعار قابلة للتعديل وذلك على أساس بعض المؤشرات الاقتصادية كالتطور في أسعار الصرف الحقيقية الفعالة، وفي ظل هذا النظام فان السلطة النقدية تسمح بحرية تحويل العملة ولكنها لا تكون مضطرة لان تتدخل للحفاظ على ثبات سعر صرف عملتها ولكنها تتركه خاضع لقوى العرض والطلب والذي يتم من خلالها تحديد سعر الصرف التوازني للعملة، ويلاحظ ان هذا النظام لا يتطلب ان تحتفظ الدولة بكميات كبيرة من الذهب والاحتياطيات النقدية الأجنبية من اجل دعم سعر صرف عملتها، كما ان هذا النظام يتطلب ان تكون هناك إدارة وسياسة نقدية متطورة فضلا عن أداء اقتصادي يتمتع بقدرات ضخمة من الإنتاج تستطيع ان تتوافق مع الية سعر الصرف المرن(خضر، 2012: 31).

3- سعر الصرف العائم المدار

يحتل هذا النظام موقع وسط بين نظام سعر الصرف الثابت والمعموم، حيث انه يشبه نظام الصرف المعموم لانه يسمح لسعر الصرف بالتقلب بدون حدود معينة وعلى أساس يومي، كما انه يشبه النظام الثابت من ان الحكومة تستطيع ان تتدخل في بعض الأوقات لمنع التقلبات الكبيرة في سعر الصرف وبما يتعارض مع سياستها النقدية، وعلى الرغم من مزايا هذا النظام الا انه لا يخلو من العيوب والتي من أهمها هو السماح لبعض الحكومات من ان تتلاعب بسعر الصرف عن طريق تخفيض قيمة العملة المحلية لغرض تحفيز اقتصادها مما يؤدي الى زيادة الطلب على السلع المحلية على حساب المنتجات الأجنبية وذلك لان العملة المنخفضة تؤدي الى جذب الطلب الخارجي على منتجات البلد المحلية، فضلا عن ان التلاعب بسعر الصرف قد يؤدي في بعض الأحيان الى حدوث ما يعرف بحرب العملات بين بعض الدول في محاولة منها لتعديل الخلل في موازين مدفوعاتها على حساب دول أخرى(يارة، 2018: 58).

خامسا: الوظائف الأساسية لسعر الصرف

هناك وظائف معينة يقوم بها سعر الصرف وكما يلي(والي وكاظم، 2020: 113):

- 1- الوظيفة القياسية: يقصد بها ان يتم مقارنة الأسعار المحلية لسلعة ما مع سعرها في الاسواق العالمية، أي ان المنتج المحلي يعتمد على سعر الصرف وذلك بهدف قياس ومقارنة السعر المحلي لهذه السلعة مع سعرها في السوق العالمية ويمثل سعر الصرف هنا حلقة وصل بين الأسعار المحلية و العالمية.
- 2- الوظيفة التطويرية: وتتمثل هذه الوظيفة بتطوير الصادرات المحلية لبلد معين سواء كانت مواد أولية او سلع نصف مصنعة او منتجات نهائية، و يستخدم سعر الصرف في تطوير الصادرات من خلال الدور الذي يؤديه في تشجيع هذا النوع من الصادرات كما يؤدي الى تعطيل الفروع لصناعية معينة او الاستغناء عنها كليا والاستعاضه عنها بالواردات من هذه السلع التي يكون سعر استيرادها اقل من

الأسعار المحلية، كما يتم الاعتماد على سعر صرف لغرض تشجيع استيراد سلع معينة، وبهذا فان سعر الصرف يؤثر على التركيب السلي والجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

3- الوظيفة التوزيعية: يمارس سعر صرف العملة وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، ويتم ذلك من خلال الارتباط الوثيق مع التجارة الخارجية، حيث تقوم هذه التجارة بإعادة توزيع الدخل القومي ويتم ذلك بممارسة النشاط التجاري الدولي الذي عن طريقه يتمكن سعر الصرف من إعادة توزيع الدخل القومي و الثروات القومية بين الدول وفي كافة انحاء العالم.

سادسا: العوامل المؤثرة على سعر الصرف

يتأثر سعر الصرف بالعديد من العوامل الاقتصادية والتي منها:

1- التضخم: يعد التضخم من اهم القضايا المؤثرة في عدم الاستقرار الكلي في الاقتصاد، حيث ان له تأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية، وكالميزانية العامة وسعر الصرف فضلا عن سعر الفائدة والمستوى العام للأسعار، كما ان الارتفاع في مستوى التضخم يؤدي الى زعزعة الثقة في الأنظمة الاقتصادية(عباس، 2008: 64). ان انخفاض قيمة العملة لدولة ما سينعكس على الارتفاع السريع في المستوى العام للأسعار الامر الذي سيؤدي الى ارتفاع مستويات التضخم. وفي عالم تسوده حركة عالية لرؤوس الاموال دوليا فان السياسات النقدية لا تستطيع ان تتعايش مع أنظمة سعر الصرف الثابت، اذ يلاحظ الارتباط بين سعر الصرف العائم ومعالجة التضخم الامر الذي أدى الى قول بعض الاقتصاديين بان احد التكاليف الهامة لمعالجة التضخم هو الزيادة في تقلبات سعر الصرف(الجبوري وصكبان، 2018: 197).

2- عرض النقد: ان المقصود بعرض النقد هو الأصول النقدية الموجودة خارج المصارف بالإضافة الى الودائع الجارية سواء كانت بالعملة المحلية ام الأجنبية ولجميع القطاعات الاقتصادية ولكنها لاتشمل الودائع الخاصة بقطاع الحكومة والموجود لدى المصارف التجارية، ويطلق عليه بالكتلة النقدية (M1)، وهو عبارة عن مجموعة الوسائل الخاصة بالدفع والمتداولة في بلد معين وخلال مدة زمنية معينة، أي ان عرض النقد يشمل كمية وسائل الدفع التي تستخدم فعلا في التداول والتي يتم الاحتفاظ بها من قبل الافراد والمشاريع على شكل ارصدة نقدية. يتأثر سعر الصرف بالتغيرات الحاصلة بكمية المعروض النقدي من العملة اذ تكون هناك علاقة طردية بينهما فكلما زاد المعروض من النقد أدى ذلك الى زيادة عدد الدنانير التي يجب دفعها للحصول على دولار واحد في المقابل أي سيؤدي ذلك الى أي ارتفاع سعر الصرف للعملة المحلية (محيسن ونعمة، 2021، 342).

3- سعر الفائدة: يظهر اثر سعر الفائدة السائد في السوق المالية والنقدية ويؤدي الى حدوث تأثير ملحوظ في سعر الصرف وذلك من خلال العمليات الخاصة براس المال في ميزان المدفوعات، فعندما يحدث ارتفاع في سعر الفائدة المحلية فان ذلك يؤدي الى جذب رؤوس الأموال الأجنبية الى داخل البلد ويزداد بسبب ذلك الطلب على عملة البلد المحلية وبالتالي سيؤدي الى رفع سعر صرف العملة ويحدث العكس عند انخفاض أسعار الفائدة حيث ستتحرك رؤوس

5- التغيرات في الصادرات والواردات: حين ترتفع قيمة الصادرات نسبة الى الواردات تتجه قيمة العملة في هذه الحالة الى الارتفاع وذلك نتيجة لتزايد الطلب على العملة المحلية من قبل الأجانب وهذا سيعمل على تشجيع الاستيراد من الخارج مما يؤدي الى حالة من التوازن في سعر الصرف.

6- الموازنة العامة: تلعب الموازنة العامة لدولة ما دورا كبيرا ومؤثرا على سعر الصرف فعند اتباع الدولة لسياسة انكماشية ويتم ذلك من خلال تقليص حجم الانفاق العام وبالتالي هبوط معدل التضخم الامر الذي سينعكس بالنتيجة على رفع سعر صرف العملة المحلية (بخيت ومزان، 2004: 419).

الأموال الى الخارج الامر الذي سيدفع الى انخفاض قيمة العملة المحلية (الجبوري والعزاوي، 2017: 220).

4- ميزان المدفوعات: ان حدوث أي اختلال في ميزان المدفوعات سيؤثر على سعر الصرف، كونه حلقة الوصل التي تعكس العلاقة بين بلد ما بالعالم الخارجي فعند حدوث عجز في ميزان المدفوعات فان ذلك سيؤدي الى زيادة الطلب على العملات الأجنبية بهدف سد العجز وبالمقابل فان انخفاض طلب الأجانب على العملة المحلية سيعني تدهور سعر صرف عملة هذا البلد، ويحدث العكس في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات (العاني وعبدالرحمن، 2019: 257).

المبحث الثاني: سعر الصرف في الاقتصاد العراقي

التعويم الحر وكذلك التعويم المدار تصبح لا وجود لها في حالة الاقتصاد العراقي لكون البنك المركزي العراقي هو المحتكر الوحيد لعرض النقد الأجنبي وعليه فهو المتحكم بتحديد سعر الصرف وتقلباته من خلال زيادة المعروض او تقليصه من العملة الأجنبية (الامارة، 2021: 8).

يبين الجدول (1) سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي للمدة (2003-2021) حيث شهدت المدة من 2003 ولغاية اليوم تقلبات في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار ففي المدة من (2005-2008) حدث ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، ثم انخفض بعد ذلك في عام 2009 ويمكن القول انه كان هناك استقرار في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار بدأ من عام 2009 نتيجة للسياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي من خلال استخدام سعر الصرف كدابة لاستقرار القيمة الخارجية للدينار العراقي. وقد استمر البنك المركزي بالحفاظ على قيمة الدينار مقابل الدولار وذلك من خلال إقامة مزاد العملة الأجنبية بشكل يومي، و نلاحظ بعد ذلك وفي المدة (2010-2012) ان سعر الصرف الحقيقي قد شهد ارتفاعا بسبب ارتفاع معدلات التضخم، الا انه حافظ بعدها على استقرار نسبي عام 2014 وهي مساله طبيعية تتفق مع الحالة الاقتصادية اذ ازدادت موارد العراق من الاحتياطيات الأجنبية جراء الارتفاع المستمر في أسعار النفط، ولكن يلاحظ ان هذا السعر انخفض بدأ من عام 2015 واستمر لغاية 2016 بسبب الانخفاض الحاصل في موارد العملة الأجنبية جراء انخفاض أسعار النفط واستقر هذا السعر للسنوات (2016-2020) الا ان الحكومة اتخذت قرارا تصفه في بيان البنك المركزي بانه جاء بعد دراسة معمقة بتخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي وقد طبق هذا التخفيض ابتداء من 2020/12/19 وهو تغير كبير بلغ بحدود 260 دينار عراقي عن سعر الصرف السابق وبنسبة بلغت 21.8% في سعر الصرف وكانت لهذا التخفيض تداعيات كثيرة .

أولاً: تحليل سعر الصرف في الاقتصاد العراقي

بعد سعر الصرف من الأدوات المهمة التي تمارس دورا مؤثرا وبالغ الأهمية في اقتصادات الدول وفي العراق مر هذا السعر بعدة مراحل يمكن الإشارة إليها بشكل موجز على النحو الآتي (والي وكاظم، 2020: 127):

المرحلة الأولى: التي امتدت من السبعينات حتى العام 1980 وكان النظام السائد في ذلك الوقت هو سعر الصرف الثابت، فقد حددت قيمة الدينار العراقي بما يعادل (3.2) دولار لكل دينار.

المرحلة الثانية: وهي الفترة التي تمتد من 1980 حتى عام 1990 وقد تميزت باختلال مالي تعرضت له ميزانية الدولة العامة وقد أدى ذلك الى لجوء الحكومة الى التمويل بالعجز وذلك عن طريق الاقتراض من السلطة النقدية باستخدام حوالات الخزينة، وقد بلغ سعر صرف العملة خلال هذه المدة بحدود تراوحت بين (300-400) دينار للدولار.

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة في عام 1990 الذي شهد فرض العقوبات الاقتصادية على العراق بسبب حرب الخليج وانتهت هذه المرحلة بسقوط النظام عام 2003.

المرحلة الرابعة: تبدأ من عام 2003 والى عام 2020/12/18، اذ شهدت تغيرا مهما في 2003/10/4 وهو تاريخ العمل بمزاد العملة الأجنبية الذي كان له اثر واضح في تقليل حدة التقلبات في سعر صرف الدينار العراقي.

المرحلة الخامسة: والتي بدأت في 2020/12/19 والى الوقت الحالي، والتي تم اتخاذ قرار من قبل الحكومة العراقية برفع سعر الصرف الى 1450 دينار مقابل الدولار الأمريكي.

يتحدد سعر صرف الدينار في العراق من قبل البنك المركزي العراقي على وفق الاليات المتبعة دوليا وبالتالي فان حالة سعر الصرف السائدة في العراق بعد عام 2003 تتمثل بسعر الصرف المعوم المدار الذي يقترب في حقيقته من أسعار الصرف الثابته، حيث ان واقع الحال في العراق لا يمكن ان تنطبق عليه حالة التعويم الحر الذي يتطلب وجود عدد كبير من المشاركين في جانبي العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي وبالتالي فان المفاهيم المتعارف عليها حول

تغيرات أسعار الصرف وتأثيراتها على الواقع الاقتصادي في العراق للمدة 2021-2003

ويمكن حساب التغير في سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار $= 100 * 1190 / 1450 - 100 = 18.2\%$ أو 22.6% في حالة احتسابها على أساس السعر الجديد 1460 وهو الأمريكي من خلال المعادلة التالية (الامارة، 2021: 5):
 التغير في سعر الصرف = السعر في سنة المقارنة - السعر في السنة
 الأساس / السعر في السنة الأساس * 100
 السعر الذي يبيع به البنك المركزي من الناحية الفعلية.

جدول رقم (1)

سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في العراق للمدة (2021-2003)

| سعر الصرف الموازي | سعر الصرف الرسمي | السنوات |
|-------------------|------------------|---------|
| 1936 | 1896 | 2003 |
| 1453 | 1453 | 2004 |
| 1472 | 1469 | 2005 |
| 1475 | 1467 | 2006 |
| 1267 | 1255 | 2007 |
| 1203 | 1193 | 2008 |
| 1182 | 1170 | 2009 |
| 1185 | 1170 | 2010 |
| 1196 | 1170 | 2011 |
| 1233 | 1166 | 2012 |
| 1232 | 1166 | 2013 |
| 1214 | 1166 | 2014 |
| 1247 | 1187 | 2015 |
| 1248 | 1190 | 2016 |
| 1225 | 1190 | 2017 |
| 1223 | 1190 | 2018 |
| 1221 | 1190 | 2019 |
| 1227 | 1190 | 2020 |
| 1470 | 1450 | 2021 |

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية للمدة (2021-2003)

ثانياً: مبررات تخفيض قيمة العملة اقتصادياً

هناك العديد من المبررات التي تلجأ بسببها الدول الى تخفيض قيمة عملتها المحلية مقابل العملات الأجنبية ومن اهم هذه الأسباب مايلي(الامارة،2021:6)(الساعدي وعبد، 2001: 91):

في أسعار السلع التي تستورد من الخارج فضلاً عن الارتفاع الذي يحصل في أسعار السلع الوطنية التي ترتبط باستيراد المواد الوسيطة. وبذلك فان انخفاض الدخول الحقيقية سيؤدي الى الانخفاض في مستوى الرفاهية الاقتصادية.

2- ترتب على عملية تخفيض قيمة العملة ان أدت الى دخول شريحة كبيرة من الافراد تحت خط الفقر نظراً للانخفاض في دخولهم الحقيقية والتناقص الذي حدث في سلة السلع والخدمات التي يحصلون عليها بدخولهم المحدودة (الرواتب والأجور في القطاعين العام والخاص بقيت ثابتة)، وبما ان نسب الفقر في العراق عالية بالأساس قبل القيام بهذا الاجراء فان الاضرار كانت اكبر بالنسبة لشريحة الفقراء التي ادت الى زيادة الأغنياء غنى والفقراء فقراً حيث بلغت هذه النسبة عام 2017 في محافظات البصرة وميسان والمثنى وذي قار 16%، 45%، 33%، 52% على التوالي.

3- نتج عن تخفيض قيمة العملة وسعر صرفها حدوث موجة تضخمية في الاقتصاد العراقي سببها التضخم المباشر الذي فرضته تخفيض قيمة العملة وسعر صرفها والتضخم غير المباشر المتمثل في ارتفاع مستلزمات الإنتاج للقطاعات المحلية المعتمدة في انتاجها على السلع المستوردة.

4- ان تخفيض قيمة العملة يمكن ان يؤدي الى زيادة الصادرات لا يمكن الركون اليها وذلك لان التنوع في القاعدة الإنتاجية زراعياً وصناعياً تعتمد على الخارج وبالتالي فان المنتجات الصناعية والزراعية سوف ترتفع أسعارها محلياً وبالتالي تفقد قدرتها التنافسية في السوق الدولية لان نسبة الارتفاع في الأسعار تفوق نسبة تخفيض العملة والمحصلة لن تكون هناك زيادة في الصادرات.

5- ان تخفيض قيمة العملة وسعر صرفها لم يؤدي الى تقليص مبيعات نافذه العملة وزيادة احتياطات الدولة من الصرف الأجنبي بل ان الحقيقة تشير الى انها أدت الى:

أولاً: زيادة مبيعات نافذه العملة وان الانخفاض الذي حصل في الأشهر الأولى جاء نتيجة لتخوف المتعاملين من إمكانية عودة الحكومة الى سعر الصرف السابق تحت ضغط الراي العام المعارض لهذه الفكرة.

ثانياً: ان الزيادة في الاحتياطات لم تحصل بسبب هذا الاجراء وانما بسبب الارتفاع في أسعار النفط وزيادة كمية الصادرات النفطية وبالتالي زيادة إيرادات الدولة من العملة الأجنبية التي انعكست في زيادة احتياطي البنك المركزي العراقي لان مشترياته من العملة الأجنبية أصبحت تفوق مبيعاته منها.

6- ان تخفيض قيمة العملة يتعارض بشكل كبير مع السياسة النقدية التي يطبقها البنك المركزي والتي واعتمد بموجبها سعر الصرف مثبتاً اسمياً والذي يقصد به تثبيت توقعات الجمهور عبر أداة سعر الصرف وقد عد ذلك هدفاً وسيطاً لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار من خلال الرفع التدريجي للقيمة الخارجية للدينار العراقي بجعل سعر الصرف الاسمي يماثل سعره الحقيقي.

7- يؤثر خفض قيمة العملة على الدين العام للدولة : فيحسب ما تشير اليه الدراسات الى ان كل قرض تقتضيه الدولة سواء كان محلياً كان أم خارجياً للقيام باستثماره في المشاريع التنموية، عندما يكون هناك عجز في مواردها الذاتية بذلك فان الدين العام المحلي يعد من الأعباء المالية التي يجب ان يتم سدادها من قبل الحكومة، وغالباً ما يتكون الدين العام المحلي نتيجة اقتراض الحكومة من السوق المحلية وبالعملة الوطنية وفقاً للتشريع الوطني، لذا نجد أن الدولة هي التي تفرض الشروط التي ترغب فيها، أما الدين العام الخارجي فهو قيمة التزامات الدولة اتجاه الدائنين في الخارج سواء كانت دول او مؤسسات مالية. وبما إن 95% من موازنة العراق العامة تعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية التي تباع بالدولار وبذلك فإن الديون

1-زيادة دخول بعض الفئات المنتجة من المواطنين وتخفيض أعباء الدين عنهم وذلك من خلال تسهيل تصريف السلع التي ينتجونها في الأسواق الخارجية وذلك لانخفاض أسعارها مقارنة مع السلع الأجنبية في الأسواق العالمية.

2- معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد القومي اذ انه ينتج عن تخفيض قيمة العملة تشجيع التوسع في بعض الصناعات التصديرية.

3- تحسين ميزان المدفوعات من خلال ازالة الاختلال فيه ويعد من الأسباب الرئيسية وراء اتباع سياسات تخفيض قيمة العملة المحلية والسبب وراء ذلك هو ان القيام بتخفيض قيمة العملة سيؤدي الى جعلها رخيصة مقابل العملات الأخرى وهذا سيجعل من السلع المحلية ارخص بالمقارنة مع السلع الأجنبية وهذا سيشجع على زيادة الصادرات المحلية ومعالجة العجز في الميزان التجاري، وذلك عندما تكون الدولة تواجه عجزاً مستمراً في ميزان المدفوعات ويلاحظ ان هذه الحالة غير موجودة في العراق حيث ان ميزان المدفوعات في العراق لا يواجه مشكلة من هذا النوع منذ عام 2003 وان حدثت فهي لسنوات محددة.

4- تنشيط القطاعات التصديرية ورفع القدرة التنافسية لصادرات الدولة المحلية التي تعتمد عليها، ويلاحظ ان هذه الظاهرة غير متحققة في اقتصاد العراق اذ انه يعاني وبشكل واضح من عدم تنوع القاعدة الإنتاجية حيث ان السلعة الرئيسية التي يتم تصديرها للخارج هي النفط الخام والذي يتم تحديد سعرها دولياً ولا يوجد تأثير لسعر الصرف في زيادة القدرة على المنافسة دولياً.

5-زيادة الإيرادات العامة للدولة حيث يلاحظ انه في الدول الربعية التي تعتمد على الإيرادات النفطية بانها سترتفع قيمتها بالعملة المحلية وهذا يساعد الدولة في تغطية انفاقها الجاري والاستثماري، ولا يمكن اعتبار هذه الحالة مطلقة لان جانب كبير من الانفاق الجاري يتضمن المديونية الخارجية التي تسدد بالعملة الأجنبية وبالتالي لا فائدة من التغير.

6- محاولة الحد من مبيعات العملة الأجنبية التي يقوم بها البنك المركزي من خلال نافذه العملة الامر الذي سيؤدي الى تقليص الاستيرادات ومحاولة زيادة رصيد الدولة من الاحتياطات الأجنبية، وقد ثبت خلاف ذلك بعد تخفيض العملة اذ ازداد الطلب على العملة الأجنبية لان اغلب الاستيرادات تمثل سلع ضرورية او مهمة للنشاط الاقتصادي.

ثالثاً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتخفيض قيمة العملة في العراق لقد أدى تخفيض قيمة العملة في العراق الى العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي انعكست اثارها المباشرة الى مواطني البلد وبالأخص الطبقة محدودة الدخل والطبقات الفقيرة ويمكن تحديد اهم هذه الآثار من خلال مايلي(الامارة،2021: 8)(الطويل ورشيد،2021: 5):

1-لقد أدى تخفيض قيمة العملة ومن ثم تخفيض سعر الصرف بنسبة 21.8% عن سعر الصرف السابق الى التأثير على القدرة الشرائية للمواطنين، وذلك لأن هذه التغيرات لها أثر كبير على معدل الأجور والأسعار، فضلاً عن انه سيؤدي إلى ارتفاع اسعار السلع المستوردة وهذا سينعكس على الارتفاع في تكاليف الإنتاج ومن ثم ارتفاع الأسعار، كما انه سؤدي الى انخفاض معدلات الاجور الحقيقية وهذه الآثار السلبية تؤدي إلى تخفيض قدرة الافراد الشرائية، وبالتالي فان ذلك سيؤدي الى حدوث نقص في الطلب الفعال، نتيجة لانخفاض معدلات الأجور الحقيقية والذي نجم عن الزيادة

الخارجية لن تتأثر بتخفيض قيمة الدينار العراقي وذلك لانها تدفع بالدولار الأمريكي. كما ان تخفيض قيمة العملة المحلية سيكون له اثر إيجابي يصب في مصلحة الدولة فيما يتعلق بالدين الداخلي، فإذا كانت قيمة هذا الدين تبلغ

40 ترليون دينار فهي حاليًا تساوي ما يعادل 33 مليار دولار فهي ستصبح ما يعادل 26 مليار دولار بعد تخفيض قيمة العملة المحلية، وهذا يدل على أن تخفيض قيمة العملة كان له اثر إيجابي في الدين العام.

المبحث الثالث: قياس العلاقة بين سعر الصرف وبعض المتغيرات الاقتصادية للمدة (2003-2021)

أولاً: توصيف النموذج

$$y_i = B_0 + B_1 \log X_i + e_i$$

من اجل اختبار وتحليل فرضيات الدراسة قام الباحثان بقياس أثر المتغير المستقل {سعر الصرف الرسمي (X)} على المتغيرات المعتمدة {الصادرات (Y1)، الاستيرادات (Y2)، عرض النقد (Y3)، الإيرادات العامة (Y4)، النفقات العامة (Y5)، معدل التضخم (Y6)} باستخدام نموذج تحليل الانحدار.

لذا قام الباحثان باستعمال عدة صيغ وتوصل الى ان افضل صيغة بالتقدير هي النموذج اللوغاريتمي المزدوج للمتغيرات المعتمدة التالية ((Y1, Y2, Y3, Y4, Y5)) وحسب الصيغة التالية:

$$\log y_i = B_0 + B_1 \log X_i + e_i$$

اما المتغير المعتمد (Y6) فان احسن نموذج هو النموذج النصف لوغاريتمي من جهة اليمين وحسب النموذج التالي:

ثانياً: نتائج تقدير اثر المتغير المستقل سعر الصرف الرسمي على المتغيرات المعتمدة:
من اجل اختبار الفرضية الأولى (لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية إحصائية بين سعر الصرف الرسمي و المتغيرات المعتمدة {الصادرات (Y1)، الاستيرادات (Y2)، العرض النقدي (Y3)، الإيرادات العامة (Y4)، النفقات العامة (Y5)، معدل التضخم (Y6)} تم قياس اثر المتغير المستقل X على المتغيرات المعتمدة وتم التوصل الى النتائج الموضحة بالجدول (2):
نلاحظ من الجدول (2) ادناه ما يلي:

الجدول (2)

اثر المتغير المستقل سعر الصرف الرسمي logx على المتغيرات المعتمدة (logY1, logY2, logY3, logY4, logY5, Y6)

| | | المتغير المستقل Log x | | | | | | | |
|-----------------|-------|-----------------------|----------|-------|-------|--------|-------|------|------|
| المتغير المعتمد | LogY1 | المعلمة | | T | SIG. | F | SIG. | R2 | D.W |
| | | B0 | 38.265 | 2.63 | 0.018 | 3.88 | 0.077 | 0.18 | 1.01 |
| | B1 | -3.860 | -1.89 | 0.077 | | | | | |
| | LogY2 | المعلمة | | T | SIG. | F | SIG. | R2 | D.W |
| | | B0 | 33.135 | 5.39 | 0.000 | 13.67 | 0.002 | 0.46 | 0.46 |
| | B1 | -3.158 | -3.69 | 0.002 | | | | | |
| | LogY3 | المعلمة | | T | SIG. | F | SIG. | R2 | D.W |
| | | B0 | 9.423 | 11.12 | 0.000 | 61.68 | 0.000 | 0.79 | 0.65 |
| | B1 | -5.873 | -7.85 | 0.000 | | | | | |
| | LogY4 | المعلمة | | T | SIG. | F | SIG. | R2 | D.W |
| | | B0 | 60.867 | -6.09 | 0.001 | 9.62 | 0.007 | 0.38 | 0.38 |
| | B1 | 6.039 | -3.10 | 0.007 | | | | | |
| | LogY5 | المعلمة | | T | SIG. | F | SIG. | R2 | D.W |
| | | B0 | 54.367 | 16.16 | 0.000 | 118.22 | 0.000 | 0.88 | 1.79 |
| | B1 | 5.123 | -10.87 | 0.000 | | | | | |
| | Y6 | المعلمة | | T | SIG. | F | SIG. | R2 | D.W |
| | | B0 | -709.189 | -4.93 | 0.000 | 25.10 | 0.000 | 0.63 | 0.85 |
| | B1 | -1.537 | 100.967 | 0.000 | | | | | |

المصدر: من اعداد الباحثان بالاستناد الى مخرجات برنامج Eview12

1-ان قيمة الحد الثابت B0 في النموذج المقدر الاول وتحت مستوى معنوية (0.05) ذات دلالة معنوية وذلك لان القيمة الاحتمالية لاختبار t المحسوبة للحد الثابت والبالغة (0.018) اقل من مستوى المعنوية (0.05) اي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية الحد الثابت ، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير ($\log x_1$) تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل $\log x_1$ والبالغة (0.002) اقل من 0.05 لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير سعر الصرف الرسمي $\log x_1$ على العرض النقدي $\log y_3$ ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود هذا الاثر المعنوي ، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الاولى التي تنص على عدم وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين سعر الصرف الرسمي والعرض النقدي ، كذلك نلاحظ ان اشارة المعلمة السالبة و التي تبين انه كلما زاد سعر الصرف الرسمي كلما انخفض العرض النقدي، وبالتالي من خلال ما سبق فأنتنا نستنتج وجود علاقة تأثير بين سعر الصرف الرسمي والعرض النقدي اي نرفض الفرضية الرئيسية الأولى ، كذلك نلاحظ معنوية قيمة F المحسوبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت (0.000) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي، كما ان قيمة معامل التحديد R2 بلغت (0.79) وهذا يعني إن المتغير المستقل يفسر (79%) من التغيرات الحاصلة في عرض النقد و إما النسبة المتبقية والبالغة (21%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي، في حين نلاحظ انه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء اذ ان قيمة (D.W=0.65) لأنها تقع بين du-4 و du.

2-ان قيمة الحد الثابت B0 في النموذج المقدر الثاني وتحت مستوى معنوية (0.05) ذات دلالة معنوية وذلك لان القيمة الاحتمالية لاختبار t المحسوبة للحد الثابت والبالغة (0.000) اقل من مستوى المعنوية (0.05) اي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية الحد الثابت ، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير ($\log x_1$) تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل $\log x_1$ والبالغة (0.002) اقل من 0.05 لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير سعر الصرف الرسمي $\log x_1$ على الاستيرادات $\log y_2$ ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود هذا الاثر المعنوي ، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الاولى التي تنص على عدم وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين سعر الصرف الرسمي والاستيرادات ، كذلك نلاحظ ان اشارة المعلمة السالبة يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص انه كلما زاد سعر الصرف الرسمي قلت الاستيرادات، وبالتالي من خلال ما سبق فأنتنا نستنتج وجود علاقة تأثير بين سعر الصرف الرسمي والاستيرادات اي نرفض الفرضية الرئيسية الأولى ، كذلك نلاحظ معنوية قيمة F المحسوبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت (0.000) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي، كما ان قيمة معامل التحديد R2 بلغت (0.46) وهذا يعني إن المتغير المستقل يفسر (46%) من التغيرات الحاصلة في سعر الصرف الرسمي.

3-ان قيمة الحد الثابت B0 في النموذج المقدر الثالث وتحت مستوى معنوية (0.05) ذات دلالة معنوية وذلك لان القيمة الاحتمالية لاختبار t المحسوبة للحد الثابت والبالغة (0.000) اقل من مستوى المعنوية (0.05) اي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية الحد الثابت ، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير ($\log x_1$) تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل $\log x_1$ والبالغة (0.077) اكبر من 0.05 لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير سعر الصرف الرسمي $\log x_1$ على الصادرات $\log y_1$ ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود هذا الاثر المعنوي ، وهذا ما يتفق مع الفرضية الاولى التي تنص على عدم وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين سعر الصرف الرسمي والصادرات ، كذلك نلاحظ ان اشارة المعلمة السالبة لا يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص انه كلما زاد سعر الصرف الرسمي زادت الصادرات، وبالتالي من خلال ما سبق فأنتنا نستنتج عدم وجود علاقة تأثير بين سعر الصرف الرسمي والصادرات اي نقبل الفرضية الرئيسية الأولى ، كذلك نلاحظ عدم معنوية قيمة F المحسوبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت (0.077) وهي اكبر من (0.05) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل غير معنوي، كما ان قيمة معامل التحديد R2 بلغت (0.18) وهذا يعني إن المتغير المستقل يفسر (18%) من التغيرات الحاصلة في الصادرات وإما النسبة المتبقية والبالغة (82%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي، في حين نلاحظ انه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء اذ ان قيمة (D.W=1.01) لأنها تقع بين du-4 و du.

4-ان قيمة الحد الثابت B0 في النموذج المقدر الرابع وتحت مستوى معنوية (0.05) ذات دلالة معنوية وذلك لان القيمة الاحتمالية لاختبار t المحسوبة للحد الثابت والبالغة (0.001) اقل من مستوى المعنوية (0.05) اي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية الحد الثابت ، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير ($\log x_1$) تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل $\log x_1$ والبالغة (0.007) اقل من 0.05 لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير سعر الصرف الرسمي $\log x_1$ على الإيرادات العامة $\log y_4$ ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود هذا الاثر المعنوي ، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الاولى التي تنص على عدم وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين سعر الصرف الرسمي والإيرادات العامة ، كذلك نلاحظ ان اشارة المعلمة الموجبة التي تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص انه كلما زاد سعر الصرف الرسمي زادت الإيرادات العامة، وبالتالي من خلال ما سبق فأنتنا نستنتج وجود علاقة تأثير بين سعر الصرف الرسمي و الإيرادات العامة اي نرفض الفرضية الرئيسية الأولى ، كذلك نلاحظ معنوية قيمة F المحسوبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت (0.007) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي، كما ان قيمة معامل التحديد R2 بلغت (0.46) وهذا يعني إن المتغير المستقل يفسر (46%) من التغيرات الحاصلة في سعر الصرف الرسمي.

نلاحظ انه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء اذ ان قيمة (D.W=1.79) لأنها تقع بين du-4 و du. ان قيمة الحد الثابت B0 في النموذج المقدر الثالث وتحت مستوى معنوية (0.05) ذات دلالة معنوية وذلك لان القيمة الاحتمالية لاختبار t المحتسبة للحد الثابت والبالغة (0.000) اقل من مستوى المعنوية (0.05) اي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية الحد الثابت ، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير (logx1) تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل logx1 والبالغة (0.000) اقل من 0.05 لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير سعر الصرف الرسمي logx1 على معدل التضخم Y6 ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود هذا الاثر المعنوي ، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الاولى التي تنص على عدم وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين سعر الصرف الرسمي معدل التضخم ، كذلك نلاحظ ان اشارة المعلمة الموجبة التي تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص انه كلما زاد سعر الصرف الرسمي زاد معدل التضخم ، وبالتالي من خلال ما سبق فأنا نستنتج وجود علاقة تأثير بين سعر الصرف الرسمي ومعدل التضخم اي نرفض الفرضية الرئيسية الأولى ، كذلك نلاحظ معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت (0.000) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي، كما ان قيمة معامل التحديد R2 بلغت (0.63) وهذا يعني إن المتغير المستقل يفسر (63%) من التغيرات الحاصلة في مستوى التضخم و إما النسبة المتبقية والبالغة (37%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي، في حين نلاحظ انه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء اذ ان قيمة (D.W=0.85) لأنها تقع بين du-4 و d

R2 بلغت (0.38) وهذا يعني إن المتغير المستقل يفسر (38%) من التغيرات الحاصلة في الإيرادات العامة و إما النسبة المتبقية والبالغة (62%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي، في حين نلاحظ انه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء اذ ان قيمة (D.W=2.15) لأنها تقع بين du-4 و du. ان قيمة الحد الثابت B0 في النموذج المقدر الثالث وتحت مستوى معنوية (0.05) ذات دلالة معنوية وذلك لان القيمة الاحتمالية لاختبار t المحتسبة للحد الثابت والبالغة (0.000) اقل من مستوى المعنوية (0.05) اي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية الحد الثابت ، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير (logx1) تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل logx1 والبالغة (0.000) اقل من 0.05 لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير سعر الصرف الرسمي logx1 على النفقات العامة logy5 ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود هذا الاثر المعنوي ، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الاولى التي تنص على عدم وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين سعر الصرف الرسمي النفقات العامة ، كذلك نلاحظ ان اشارة المعلمة الموجبة والتي تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص انه كلما زاد سعر الصرف الرسمي زادت النفقات العامة، وبالتالي من خلال ما سبق فأنا نستنتج وجود علاقة تأثير بين سعر الصرف الرسمي والنفقات العامة اي نرفض الفرضية الرئيسية الأولى ، كذلك نلاحظ معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت (0.000) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي، كما ان قيمة معامل التحديد R2 بلغت (0.88) وهذا يعني إن المتغير المستقل يفسر (88%) من التغيرات الحاصلة في النفقات العامة و إما النسبة المتبقية والبالغة (12%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي، في حين

الاستنتاجات

4- بينت النتائج القياسية على وجود اثر معنوي بلغ 79% من التغيرات في سعر الصرف على المعروض النقدي ومن خلال الإشارة السالبة والتي توضح العلاقة العكسية بين ارتفاع سعر الصرف وحجم العرض النقدي وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية اذ ان ارتفاع سعر الصرف سيؤدي الى امتصاص المعروض النقدي في الاقتصاد. 5- كان هناك تأثير لارتفاع سعر الصرف على الإيرادات العامة للدولة، حيث كانت العلاقة طردية ويرجع السبب في ذلك الى ان اكثر من 90% من الإيرادات في العراق تعتمد على إيرادات القطاع النفطي والتي تباع بالدولار الأمريكي فالارتفاع بسعر الصرف سيؤدي الى زيادة حجم هذه الإيرادات لدى الحكومة. 6- وضحت الدراسة بوجود اثر معنوي لارتفاع سعر الصرف على النفقات العامة وكان هذا الأثر إيجابياً ومن الأسباب الرئيسية في ذلك هو زيادة الإيرادات التي تنعكس على زيادة النفقات في الاقتصاد.

1- شهد سعر الصرف في العراق الى العديد من التقلبات بعد العام 2003 وهذه التقلبات هي انعكاس للأوضاع الاقتصادية، تخللتها فترات من الاستقرار وكان السبب الأبرز في هذا الاستقرار هو مزادات العملة. 2- اثبتت نتائج التحليل القياسي بان الارتفاع الحاصل في سعر الصرف لم يكن له اثر معنوي على صادرات العراق ويعود السبب في ذلك الى ان الاحجم الأكبر من صادرات العراق هي تعود لتصدير النفط الخام والذي يتم تحديد سعره وفقاً لقوى العرض والطلب في أسواق النفط العالمية وان التقلبات في سعر الصرف ليس لها أي تأثير على ذلك. 3- كان هناك تأثير معنوي للتغير في سعر الصرف على الاستيراد حيث كانت العلاقة عكسية والتي تدل على ان ارتفاع سعر الصرف سيؤدي الى انخفاض حجم الاستيرادات والذي يعني ان أسعار البائع الأجنبية سترتفع مقارنة مع أسعار السلع المحلية مما يؤدي الى تقليل الطلب عليها. كما نلاحظ ان نسبة التغير هي 46% كون العراق يعتمد بشكل كبير على استيراد السلع الاستهلاكية كالغذاء والملابس من الخارج.

7- كان هناك تأثير إيجابي في التغيرات الحاصلة في سعر الصرف على معدلات التضخم، وهذا يعني ان الارتفاع في سعر الصرف يؤدي الى ارتفاع مستويات التضخم بسبب الارتفاع في المستويات العامة

التوصيات

- 1- ان من واجب البنك المركزي ومن خلال اتباع سياسة نقدية سليمة ان يعمل على الحفاظ على قيمة العملة المحلية اتجاه العملات الأجنبية الأخرى من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية فضلا عن مزايدات العملة وذلك لان ثبات سعر الصرف دليل على قوة البلد الاقتصادية فضلا عن التأثير المباشر لسعر الصرف على تحقيق التوازن في الاقتصاد.
- 2- السعي على تنويع هيكل الصادرات العراقي من خلال دعم القطاعات الإنتاجية الأخرى كالزراعة والصناعة لغرض تعزيز إيرادات الدولة والتقليل من اثر الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد جراء التقلبات في أسعار النفط العالمية.
- 3- ضرورة ان تكون هناك رقابة فعالة وصارمة على التحويلات الخارجية للعملة فضلا عن الرقابة على عمليات تهريب العملة الى الخارج.
- 4- يجب على الحكومة ان تقوم باتباع السياسات الخاصة بتقليل نسبة العجز في الموازنة العامة من خلال تقليل نسبة الدين الى الناتج المحلي بدلا من اللجوء الى تخفيض قيمة العملة العراقية لسد هذا العجز من خلال اتخاذ الإجراءات الاقتصادية المناسبة.
- 5- الدعم الكامل لاستقلالية البنك المركزي وعدم التدخل في عملياته إدارته ملف السياسة النقدية في العراق.

المصادر

- الجبوري، سوسن كريم هودان و قاسم سعد صكبان، اثر بعض المؤشرات النقدية في سعر صرف الدينار العراقي للمدة (1990-2016)، مجلة اهل البيت عليهم السلام، العدد(24)، 2018
- داغر، محمود محمد وحسين عطوان مهوس معارج، سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعنن للمدة (2004-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد(21)، العدد(84)، 2015.
- عباس، صباح نوري، اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة 1990-2015، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد(17)، 2018.
- والي، صابرين عدنان وايمان علاء كاظم، اثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق حالة دراسية للمدة (2004-2018)، مجلة حمورابي، العدد(35)، 2020.
- الامارة، شعبان صدام، التقلبات في سعر الصرف واثارها الاقتصادية والاجتماعية، حلقة نقاشية في قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصادية، جامعة البصرة، 2021.
- 6الجبوري، سعد صالح وعلي فارس العزاوي، تحليل اثر التغير في أسعار صرف الدولار على التجارة الخارجية للعراق للمدة (2005-2015)، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد(3)، العدد(39)، 2017.
- بخيت، حيدر نعمة ونصر حمود مزان، اثر عرض النقد (M1) على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي خلال المدة 1980-1995، دراسات نجفية، العدد(5)، 2004.
- محيسن، شيماء رشيد و محمد فاضل نعمة، الاحتياطات النقدية الأجنبية وتأثيرها على سعر الصرف في العراق عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول، جامعة وارث الأنبياء، العدد(3)، 2021.
- الساعدي، صبحي حسون و اياح حماد عبد، اثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد(4)، العدد(7)، 2011.
- خضر، زاهر عبدالحليم، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني(1994-2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزهر، غزة، 2012.
- يار، سمير عبدالصاحب، اثر تقلبات أسعار صرف العملة في قيمة مؤشر السوق المالي_ دراسة تحليلية في سوق العراق للأوراق المالية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد(58)، 2018.
- الدليمي، علي احمد رج و السيد فيصل غازي الدليمي، العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي - دراسة قياسية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد(11)، العدد(24)، 2019.
- الشمري، مايح شبيب و علي عمران حسين الطائي، تحليل عوامل انتقال اثر سعر الصرف على المستوى العام للأسعار باستخدام نموذج السببية في العراق للمدة (1999-2011)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد(8)، العدد(31)، 2014.
- الكواز، سعد محمود وندي سهيل الدليمي، اثر التغيرات بأسعار الصرف في متغيرات التجارة الخارجية الاوربية، تنمية الرافدين، المجلد(39)، العدد(87)، 2007.
- عيسى، سعد صالح، اثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي - دراسة حالة العراق كنموذج للمدة (2003-2012)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد(12)، العدد(36)، 2016.
- العاني، عماد محمد علي و زهراء فارس، تحليل العلاقة بين ضغط الانفاق ونافذة العملة واثره على سعر صرف الدينار العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد(25)، العدد(112)، 2019.
- الطويل، مصطفى طلعت وكوثر محمد رشيد، تداعيات تخفيض سعر صرف العملة العراقية على بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد(3)، العدد(3)، 2021.